أيديولوجيا التّحليل النّحوي عند ابن رشد (ت 595) في كتابه (الضّروري في صناعة النّحو)

Ibn Rushd's (d. 595) Ideology of Grammatical Analysis in his book "The Essential in the Making of Syntax"

أ. سميّة بن الصّديق♥

أ. د. عبد النّاصر مشري

تاريخ الاستلام: 17-04-2024 تاريخ القبـول: 31-07-2024

الملخّص: هدف هذه الدّراسة هو تسليط الضّوء على الطّرح الجديد للتحليل النّحوي الذي قدّمه ابن رشد وذلك من خلال كتابه "الضّروري في صناعة النّحو"؛ الذي يندرج ضمن مشروع التّجديد الذي دعا إليه ابن رشد في جميع المجالات المعرفيّة. وتتناول أيضًا هذه الدّراسة مدى تأثير هذا الطّرح في الدّرس النّحوي من بعده.

الكلمات المفتاحيّة: ابن رشد؛ التّحليل النّحوي؛ الضّروري؛ الصّناعة؛ أقسام الجمل.

♥جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، البريد الإلكتروني:
smhamarhoum@gmail.com

Abstract: The aim of this study is to shed light on the new proposition of grammatical analysis presented by Ibn Rushd through his book "The Essential in the Making of Syntax" which falls within the renewal project advocated by Ibn Rushd in all fields of knowledge. After we do that, we aim also at studying the impact of the aforementioned proposition on grammar lessons.

Keywords: Ibn Rushd; grammatical analysis; essential; the making; sentence elemnets.

توطئة: بدأ التّحليل النّحوي في اللّغة العربيّة بوجه عام بمستويات متباينة عند علمائها منذ نشوء الدّراسات اللغويّة، ويظهر ذلك جليا في تفاسيرهم وشرحهم لكثير من التّراكيب الفصيحة، غير أنّ دخول علوم اليونان ومنها المنطق إلى العربيّة نحا بمفهوم التّحليل النّحوي عند بعض العلماء وأشهرهم ابن رشد إلى وجهة أخرى غير التي كانت سائدة في الثّقافة العربيّة، إذ عمد ابن رشد إلى توظيف الفكر الأرسطي في فهم مسائل اللّغة في تحليل القواعد العربيّة، وإعادة صياغتها بما ينسجم مع مصطلحات وتقاسيم وألفاظ ذلك الفكر فبعد أن كان التّحليل النّحوي يعنى بتمييز العناصر اللفظيّة للعبارة أو الجملة الفصيحة وتحديد صيغها ووظائفها، والعلاقات التّركيبيّة بينها بدلالة المقام والمقال، صار ينظر إلى أصل تلك القواعد النّحويّة، محاولا كشف التّرابط بينها، وإعادة ترتيب مفردات موضوعاتها على الطّريقة الصّناعيّة، ووفق التّرتيب الذي هو مشترك لجميع الالسّنة.

أوّلا: سيرة ابن رشد وفهمه أيديولوجيا التّحليل والمصطلح النّحوي: قبل البدء في تعريف ابن رشد يجب أوّلاً توضيح أمرين:

أ. مفهوم الايدولوجيا: تناولت تعريفات عديدة جانبا أو أكثر من جوانب هذا المصطلح، بوصفه مفهوما حديثا، إلاّ أنّ التّعريف الأكثر تكاملا يحدّد الايدولوجيا بأنّها "النّسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة

في أنماط سلوكيّة معينة. وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقيّة للفعل الواقعي، وتعمل على توجيهه. وللنسق المقدرة على تبرير السّلوك الشّخصي"[1]. وهذا المصطلح ليس عربيا بل هو دخيل من الفرنسيّة، ويعني في اللّغة: علم الأفكار[2]، أي الأفكار التي ينطلق منها الإنسان المفكر ليثبت شيئا، فحين نقول: إنّ فلانا ينظر إلى الأشياء نظرة ايدولوجيّة، يعني: أنّه يتخير الأشياء ويؤول الأمور بصورة تظهرها مطابقة لما يعتقده هو أنّه الحق[3].

ب . مفهوم التّحليل:

لغة: مصدر قياسي على زنة "تفعيل" من الفعل الثّلاثي المزيد (حلّل . يحلّل) ويرجع إلى الثّلاثي (حلّ) ما بهمنا في كلامنا ما ذكره الجوهري، قال: "حللت العقدة أحلها حلّا: فانحلت، يقال: يا عاقد اذكر حلا"[4]، فهي تعني: الفتح، وهي ضد الإغلاق، وتأتي للدلالة على التّفكيك والتّجزئة كما يرى ابن فارس (الحاء واللام له دلالات كثيرة ولكنّها جميعها تدل على أصل واحد وهو فتح الشّيء)[5].

اصطلاحا: هو تجزئة الشّيء وإرجاعه إلى عناصره المكونة له[6].

والتّحليل النّحوي: "تمييز العناصر اللفظيّة للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التّركيبيّة، بدلالة المقال والمقام"[7].

1. سيرة ابن رشد: هو الفقيه القاضي الإمام الأوحد كنيته أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الحفيد الأندلسي نسبة إلى الأندلس القرطبي، المالكي. ويعرف بابن رشد الحفيد لأنّه سليل آباء من القضاء والعلماء، وابن رشد الابن وابن رشد الأصغر. ولد سنة عشرين وخمس مائة من الهجرة (520هـ-1126) في مدينة قرطبة بالأندلس في أسرة قضاة وجاه وعلم. ونشأ فيها، درس الفقه وعلم الكلام والفلسفة. نشا القاضي ابن رشد "الحفيد" بين أسرة أندلسيّة عريقة، كانت من أكبر الأسر شهرة ووجاهة، فكانت تتمتع بتقدير عظيم في الفقه والقضاء اللذين شغلهما أفرادها جيلا بعد جيل. عين قاضيا في اشبيليا سنة (1169م)، ثم في قرطبة، وأصبح قاضي قضاة. كان من اشد

النّاس تواضعا، واخفضهم جناحا، وكان حسن الرّأي ذكيا، ذا نظر ثاقب وبصيرة نافذة، وافق واسع، حسن السّيرة، عظيم القدر، شغوفا بتحصيل العلوم حتى حكي عنه أنّه لم يدع النّظر والقراءة إلا في ليلة وفاة أبيه، وليلة بنائه بأهله، لقد اختلف المترجمون في تقدير مكانة ابن رشد العلميّة، فهم بين مجل له ومقدر لعلمه، وبين مغال فيه متهجم عليه قادح في علمه ودينه.

رأي الغرب فيه: يقول **لويجي رينالدّي** في بحث عنوانه (المدينة العربيّة في الغرب) " ومن العرب علينا أنهم هم الذين عرفونا بكثير من فلاسفة اليونان. وكانت لهم الأيدي البيضاء على النّهضة الفلسفيّة عند المسيحيين. وكان الفيلسوف ابن رشد أكبر مترجم وشارح لنظريات ارسطو. ولذلك كان له مقام جليل عند المسلمين والمسيحيين على السّواء".[8]

وكتب المفكر الإنكليزي **جون روبرستون:** أنّ ابن رشد أشهر مفكر مسلم لأنّه كان أعظم المفكرين المسلمين أثرا وأبعدهم نفوذا في الفكر الأوروبي فكانت طريقته في شرح أرسطو هي المثلى".[9]

وكتب المستشرق الإسباني البروفيسور **ميغل هرناندث:** إنّ الفيلسوف الأندلسي ابن رشد سبق عصره، بل سبق العصور اللاحقة كافة، وقدم للعلم مجموعة من الأفكار التي قامت عليها النّهضة الحديثة".[10]

رأي العرب فيه: يرى الفريق الأوّل وعلى رأسهم أبو حيان أنّه: "لم ينشأ مثله كمالا وفضلا، وكان على شرفه أشد النّاس تواضعا وأخفضهم جناحا. عني بالعلم منذ صغره الى كبره، وكان يفزع إلى فتواه في الطّب كما يفزع الى فتواه في الفقه مع الحظ الوافر في الإعراب والآداب"[11].

وكان ذا ذكاء مفرط وملازمه للاشتغال ليلا ونهارا، حسن الرّأي...قوي النّفس[12]، أمّا الفريق الثّاني فيقدح عليه، ذاما تلك الطّريقة المشنوءة، طريقة أبي الوليد ابن رشد، فدفع الكثيرين إلى ملاحاته ومعاداته، فها هو ذا أبو عامر

يحي بن أبي الحسن بن ربيع ينكر عليه الأخذ في العلوم القديمة والرّكون الى مذهب الفلاسفة، فوقع بينهما من المنافرة والمهاجرة الكثير[13].

بل وصل الأمر إلى حد اتهامه بالسّرقة العلميّة، والسّطو على كتب الآخرين فممّا روى عن محمد بن أبي الحسين بن زرقون أنّ القاضي أبا الوليد بن رشد استعار منه كتابا مضمنه أسباب الخلاف الواقع بين أئمّة الأمصار من وضع بعض فقهاء خراسان، فلم يرده إليه وزاد فيه شيئا من كلام الإمامين أبي عمر بن عبد البر وأبي محمد بن حزم ونسبه إليه.... ثم يتهم بعد ذلك في علمه انماما وتأكيدا للواقعة يقول أبو العباس بن هارون" والرّجل غير معروف بالفقه".[14]

كان فيلسوفا طبيبا، وقاضي قضاة، كان نحويا لغويا محدثا بارعا يحفظ شعر المتنبي حبيب ويتمثل به في مجالسّه، وكان إلى جانب هذا كله متواضعا ولطيفا ودافئ اللسان وجم الأدب وقوي الحجّة وراسخ العقيدة، يحضر مجالسّ خلفاء الموحدين وعلى جبينه آثار ماء الوضوء لم يجلس ابن رشد على عرش العقل العربي بسهولة ويسر، فلقد أمضى عمره في البحث وتحبير الصّفحات حتى شهد له معاصروه بأنّه لم يدع القراءة والنّظر في حياته إلاّ ليلتين، اثنتين ليلة وفاة أبيه وليلة زواجه.

لقد اتهم ابن رشد في حياته في بلاط يعقوب المنصور وأدانه فقهاء المالكيّة ونفي إلى "لوسينا" قرب قرطبة، واختفت بعض آثاره بنصها العربي، وبقيت بعض آثاره الأخرى حرفا ميتا من النّاحيّة العلميّة لدى العرب حتى يومنا هذا لا يزال بعض الدّكاترة المسلمين ماضين في الحكم على الفيلسوف بالضّلال مثلما حكم عليه في حياته، وهم ينسون طوعا أنّه كان فقيها مالكيا كبيرا وأنّه قد ولد وترعرع في أسرة من كبار القضاة.[15]

مؤلّفاته: ترك ابن رشد ثروة علميّة غزيرة الإنتاج، تنوّعت في مختلف العلوم والفنون، حيث قام بتأليف الكتب والمصنّفات، وشرح، ولخّص كثيرًا منها، غير

أنّ كثيرًا من هذه المصنّفات قد ضاعت مع ما ضاع واحرق من كتب الفلاسفة وفيما يلي نذكر بعضها:

- "تهافت التّهافت" الذي رد فيه على كتاب الغزالي "تهافت الفلاسفة "وبناء عليه بنى ابن رشد دعائم الفلسفة، وأفصح في هذا الكتاب أيضًا عن كثير من أرائه الفلسفيّة.
- "جوهر الأجرام السّماويّة" أو "تركيب الأجرام السّماويّة"؛
- "شرح رسالة ابن باجة في اتصال العقل بالإنسان"؛
- خلاصة المنطق؛
- شروح كثيرة على الفارابي في مسائل المنطق لأرسطو؛
- كتاب صغير اسمه "فصل المقال فيما بين الحكمة والشّريعة من الاتصال" كتاب يكشف فيه عن المنهج الأساسي الذي بنى عليه ابن رشد بحثه في المشكلات الفلسفيّة؛
- المناهج في أصول الدّي؛
- شرح عقيدة الإمام المهدي؛
- "بدايّة المجتهد ونهايّة المقتصد"؛
- "مختصر المستصفى" وهو اختصار "المستصفى" للغزالي؛
- "التّنبيه إلى الخطأ في المتون" في ثلاثة أجزاء؛
- "الدّعاوي" في ثلاثة مجلدات؛
- رسالة في الضّحايا؛
- رسالة في الخراج؛
- مكاسب الملوك والرّؤساء والمرابين المحرمة؛
- الدّرس الكامل في الفقه؛
- مختصر المجسطي؛
- مقالة في حركة الجرم السّماوي؛

- كلام على رؤيّة الجرم الثّابتة بادوار؛
- كتاب الضّروري في صناعة النّحو؛
- كلام على الكلمة والاسم المشتق؛
- "الكليات" وتأثر ابن رشد في هذا الكتاب بأفكار أرسطو الفلسفيّة، ونظرياته في الطّب، وفي هذا الكتاب أيضًا نجد ابن رشد نقد بعض النّواحي العلاجيّة عند السّابقين، ثم عرضه لآرائه وأفكاره في ذلك[16]، عالج فيه جميع أصناف الأمراض بأوجز ما أمكن وأبينه وهو أشهر كتبه في الطّب، وبه اشتهر، وقد ترجم إلى اللاتينيّة والاسپانيّة والعبريّة، وقد ظل الكتاب معتمدا في الدّراسات الطّبيّة بجامعات أوروپا أثناء القرون الوسطى.

–**وفاته:** اختلفوا في تاريخ وفاته فقال ابن الآبار[17]: "وامتحن بآخرة من عمره فاعتقله السّلطان وأهانه، ثم عاد فيه إلى أجمل رأيه واستدعاه إلى حضرة مراكش فتوفي بها يوم الخميس التّاسع من سنة خمس وتسعين وخمسمائة، قبل وفاة المنصور الذي نكبه بشهر أو نحوه، ودفن بخارجها، ثم سيق إلى قرطبة فدفن بها مع سلفه رحمه الله".

وذكر ابن فرقد[18] "أنّه توفي بحضرة مراكش بعد النّكبة الحادثة عليه المشهرة الذّكر في شهر ربيع الأوّل سنة خمس وتسعين وخمسمائة، وغلط ابن عمر فجعل وفاته تاسع صفر سنة ست وتسعين ومولده سنة عشرين وخمسمائة قبل وفاة جده القاضي أبي الوليد بأشهر".

2. ايديولوجيا التّحليل عند ابن رشد: إنّ التّحليل النّحوي عند ابن رشد لم يتجه إلى نصوص من القران الكريم، أو إلى ما روي من كلام العرب لتبيان حالتّها الإعرابيّة وقواعدها الصّرفيّة، بل اتجه إلى أصل تلك القواعد، وقد اعتمد ابن رشد في تحليله ذلك على ترابط المنطق بالنّحو، تبعا لثقافته الفلسفيّة والمنطقيّة، إذ لجأ إلى تحليل تلك القواعد اعتمادا على الأسس المنطقيّة في

ذهنه، لا على الأسس النّحويّة لتلك القواعد، أي حلل القواعد النّحويّة وشرحها وقسمها وبوبها لا على أساس الفهم النّحوي، بل على أساس الفهم المنطقي.

ويعتبر التّقسيم من أسس كل نشاط علمي[19] "وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة غير المتداخلة فهي صناعة ناقصة"[20]، لذلك عزا ابن رشد غموض النّحو العربي إلى إهمال النّحاة للتقسيم وما أسفر عنه من خصائص مناقضة لشروط الصّناعة خاصّة الاستقلاليّة والفصل بين العلوم من جهة وبين مكونات العلم الواحد من جهة ثانيّة، من مثل التّداخل بين مستويات الدّرس النّحوي :(الأصوات والصّرف والتّراكيب)، وبين جزئيات كل مستوى منها على حدة، إلاّ أنّ ابن رشد قصر نقده على مسألة الإعراب باعتبارها بؤرة النّحو من جهة،[21] ولحاجاتها إلى إعادة تصنيف من جهة ثانيّة، يقول منتقدا النّحاة القدماء: "وأمّا علم التّراكيب فإنهم جعلوا الكلام فيه مع الكلام في المعربات ولم يجعلوه على حدة، ولم يسلكوا أيضا في حصر قوانين الإعراب والمعربات طريقا من طرق الصّناعة لا سيما القدماء وأمّا المتأخرون فقد تجدهم سلكوا في ذلك بعض السّلوك، وذلك أنّهم استعملوا في المعربات لا غير طريق التّقسيم واستفاء هذه الطّريقة فيما يقتضي أن يستعمل طريق التّقسيم والحصر أوّلا في الكلام المركب الذي فيه الأعراب ؛ لأنّه كالعادة له، وفي تقسيم العوامل الدّاخليّة على صنف من أصناف الكلام" [22]وهذا الإهمال هو سبب النّقص ومنبع الغموض وبالتّالي النّفور خاصّة بالنّسبة إلى المبتدئ، لأنّ البحث في مسألة ما قد يضطره نظره لتداخل الأبواب مع قلة العناوين الفرعيّة إلى قراءة الكتب جملة.

ولقد زكت الدّراسات اللسانيّة الحديثة موقف ابن رشد من التّداخل وأثره على مصطلحات النّحو العربي الذي "لم يميز حدودا واضحة لمستويات التّحليل اللغوي"، وإنّما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا، فقد ظلت كتب النّحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظّواهر الصّوتيّة إلى الصّرفيّة إلى النّحويّة: (...) والحق أنّ اختلاط مصطلحات مستويات الدّرس ظاهرة واضحة في النّحو

العربي، لكنّها استمرت في الأعمال المتأّخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات"[23]. ويرفض الرّاجحي هذا المزج "لأنّ لكل مستوى منها مصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادئ البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعيّة لها"[24] والملاحظة نفسها حاضرة لدى تمام حسان الذي عزا غموض "ألفيّة ابن مالك" إلى تداخل أبوابها؛ هكذا رأى ابن رشد ووافقه اللّسانيون المعاصرون –على أهميّة مصطلحات التّقسيم والتّنظيم في الرّقي بالنّحو إلى مستوى غيره من "الصّناعات" ولم يحصر ابن رشد موقفه النّقدي في التّداخل بين قسمي النّحو، وإنّما التّفت أيضًا إلى ترتيب القسمين ومحتوياتهما. ولم يستسغ بنيّة كتب النّحو وترتيب قسميها: (الصّرف والتّركيب)، نظرًا لما نتج عنه من تقديم التّركيب لأهمّيته في المخاطبة والتّمرين ولشهرته على الألفاظ المفردة من التّداخل بين الموضوعين وتفوق جزئيات المسألة الواحدة في مواضيع مختلفة، يقول: "لما كان علم الإعراب هو أشهر أقسام هذه الصّناعة وأكثرها فائدة؛ رأى النّحاة أن يقدّموا هذا الجزء لكن لما أرادوا أن يتكلموا فيه أوّلا دعتهم الضّرورة إلى أن يقدّموا بين أيديهم من علم الألفاظ المفردة ما يجري مجرى المقدّمات لما قصدوا إليه من معرفة الإعراب"[25] ومن جملة نتائجه التّكرار والغموض المناقضان للمجرى الصّناعي، وأيد ابن عصفور هذه الملاحظة المنهجيّة، غير أنّه احتج للنحاة بالقصد إلى التيسير، فدافع عن منهجهم وكأنّه يعقب على ابن رشد بالقول: "وقد كان ينبغي أن يقدّم علم التّصريف على غيره من علوم العربيّة إذا هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب ومعرفة الشّيء في نفسه قبل أن يتركب ينبغي أن تكون مقدّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التّركيب، إلاّ أنّه أخر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطّالب إلاّ وهو قد تدرب وارتاض للقياس"[26]ولهذه الغايّة سلك ابن عصفور نهج النّحاة في تقديم النّحو على الصّرف في معظم كتبه خاصّة "المقرب" و"شرح الجمل" ولأنّ

الشّمول من خصائص الصّناعات؛ بمعنى استقصاء المسائل وإحصاؤها، ومن المسائل التي تغافل عنها النّحاة العرب والقدماء، فإنّ ابن رشد قصد في مشروعه إلى استدراك النّقص والإحاطة بالموضوع، واقتصر في دراسته النّحويّة على قسم الإعراب يقول: "وذلك أنّ الإعراب ينبغي أن تنحصر أصنافه من قبل أصناف الكلام ويحصر في صنف من قبل أصناف العوامل الدّاخلة عليه مثل ذلك أن يقسم الكلام المركب أوّلا إلى المفيد وإلى غير المفيد، ثم يذكر الإعراب في كل صنف من الكلام، وهي التي تسمى عوامل"[27] ويفهم من هذا القول إقرار ابن رشد بأهميّة العامل" بخلاف ما يوحي به ظاهر نص ابن مضاء من إلغائه وربط الإعراب بسياق القول وبالمتكلّم.

يتّضح من الملاحظات السّابقة أنّ بناء النّحو العربي القديم –في نظر ابن رشد–لم يستوف شروط الصّناعة؛ لإيمانه بتداخل مستوياته وتكاملها واخضاع التّأليف النّحوي لمقتضيات المرحلة وظروفها خاصّة حمايّة اللّغة من اللحن والدّخيل؛ لذلك غلب المحتوى على الشّكل والبناء واستغني عن القواعد بالأمثلة فما البديل المقترح لدى ابن رشد؟

1- إعادة بناء النّحو العربي: أوّل ابن رشد بناء النّحو العربي وفق ترتيب ينسجم وموضوعه ومقاصده ويراعي ترابط أجزائه ووضوح أقسامه وانحصار مسائله، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

2-1 ابن رشد والمجرى الصّناعي: صرح ابن رشد بأنّ داعيه إلى تأليف" الضّروري في صناعة النّحو"، بعد إيمانه باستقصاء تصانيف النّحاة السّابقين لمسائله، هو بناء النّحو العربي على مجرى الصّناعي، لأنّه "أحد التّقصير الدّاخل عليهم في هذه الصّناعة، والتّقصير أنّهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب بالقسمة الصّحيحة التي لا يعرض فيها التّداخل:(...) وهذا هو السّبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصّناعة مع توجه الأمر إلينا به، وإلاّ فما كنا نضعه لأنّ الصّناعة الموجودة عن نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت

جميع أجزاء هذه الصّناعة، لكن لا على المجرى الصّناعي"[28] وبنى إعادة تقسيم النّحو وترتيب مسائله على جملة من القواعد العامّة هي:

أ–البسيط من كل شيء قبل المركب يقول: "وأمّا نحو التّرتيب المستعمل في أجزائها فلأن البسيط من كل شيء قبل المركب، كان التّرتيب الصّناعي يقتضي أن يبتدأ أوّلا بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانيا ثم باللواحق ثالثًا"[29].

ب–المشترك بجميع الالسّنة قبل الخاص بإحداها، يقول: "وهذا ما كان ينبغي أن يعلم من أمر الألفاظ وأهم ذلك وهو مشترك بجميع الالسّنة، واللحن فيه أشد من اللحن في الإعراب"[30].

ج–تيسير التّعليم بتقديم الأهم على المهم والوقوف في التّعليم عند حد ضروري لأنّ "الأفضل في تعليم الولدان أن يلقي إليهم أوّلا الأقاويل الكليّة ويؤخذوا بحفظها؛ فإذا شدوا وأرادوا الكمال في الصّناعة؛ أخذوا بتفاصيلها"[31].

في ضوء هذه القاعدة، ولتجاوز آفات المنهج القديم، اقترح ابن رشد ترتيبا جديدا للنحو العربي خاصّة وللنحو عامة، يقدم "أوّلا من أمر الألفاظ المفردة ما الاهتمام بمعرفته مساو للاهتمام بمعرفة الإعراب بل لعله أكبر، وهي كالأمور الضّروريّة في كل مخاطبة، وهو مشترك بجميع الالسّنة، وهذا هو شكل التّثنيّة وشكل الجمع، وشكل المذكر وشكل المؤنث، وشكل الأخبار عن أنواع الضّمائر الثّلاثة"[32]وجعل هذه المسائل المشتركة بين اللغات مدخلا إلى الموضوع الخاص باللغة العربيّة :(الإعراب). ولأهميّة المصطلحات في وضوح النّحو وتيسيره مهد ابن رشد لكتابه بمقدمات حد فيها مفاتيح النّحو: (الاسم والفعل والحرف والاعراب) وقسم كتابه إلى أجزاء أربعة بدل التّقسيم الثّلاثي الذي أشار إليه في المقدّمة، وستحاول الخطاطات التّاليّة[33] تقريب ترتيبه للنحو.

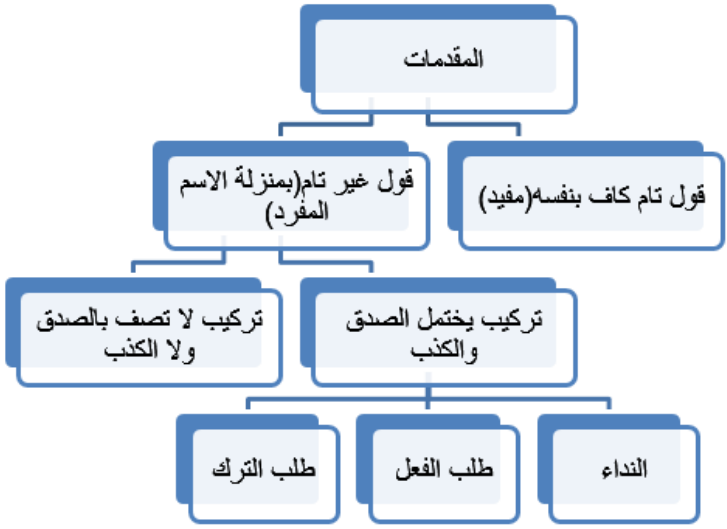

يتبين من هذه الخطاطة أن المقصود بالمقدمات لدى ابن رشد هي المفاهيم الأساس التي يقوم عليها "علم النّحو."

وعالج ابن رشد في الجزء الثّاني من الضّروري في صناعة النّحو" الأشكال الثّلاثيّة"[34] وهي "شكل التّثنيّة والجمع، وشكل التّذكير والتّأنيث، وأشكال الإخبار عن المتكلمين الثّلاثة "غير أنّه لم يلزم بهذه الأشكال في ترتيب الدّراسة، وإنّما راعى العناصر التي تقع عليها، لذلك يوهم ظاهرة هذا الجزء بمفارقة بين العنوان وأجزاء المحور، وتلخصه :(الجزء الثّاني) الخطاطة الاتيّة:

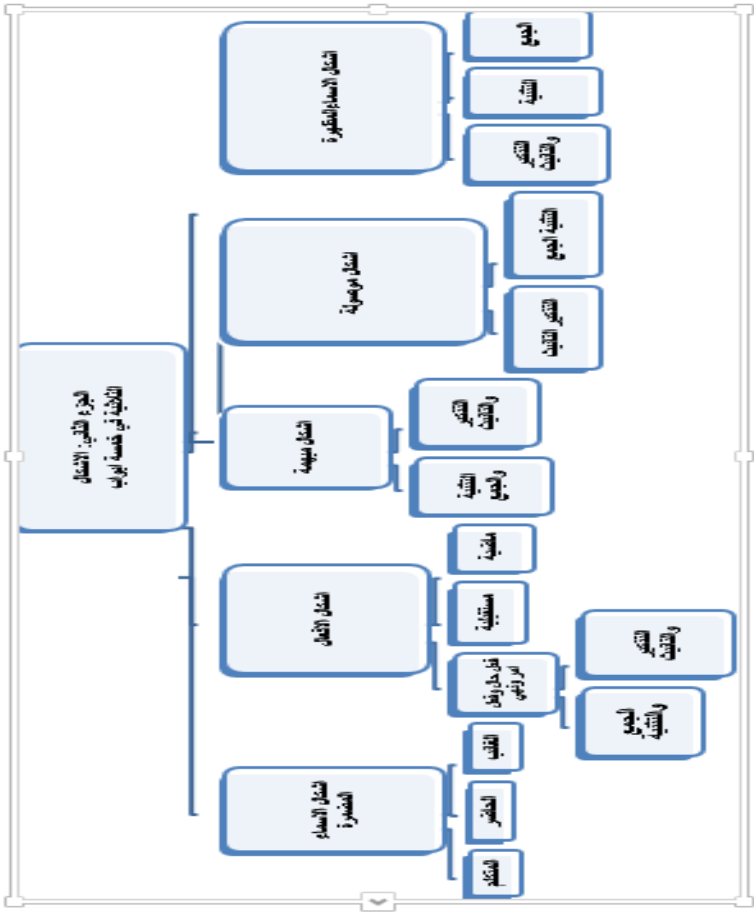
الجزء الثاني: الأفعال
الأبنية في خمسة أبواب
أفعال الأسماء المشهورة
الجيم
الثاء
والقاف الثاء
أفعال مرصولة
الثاء الجيم
القاف الثاء
أفعال مبهمة
والقاف الثاء
والجيم الثاء
أفعال الأفعال
الخاء
السين
الراء والفاء الراء
والقاف الثاء
والجيم الثاء
أفعال الأسماء المضمرة
القاف
الخاء
الكاف

هذه الأبواب الخمسة –في نظر ابن رشد – هي "ما ينبغي أن يعمل من أمر الألفاظ المفردة أولا وأهم ذلك وهو شيء مشترك بجميع الالسّنة، واللحن فيه أشد من اللحن في الإعراب "[35] ويتضح من هذا الجزء أيضا حرصه على المشترك بجميع الالسّنة ويزكي القول بقصده ومن سلكه إلى صياغة نحو شامل قابل للتطبيق على اللغات كلها.

وتناول الجزء الثّالث من الضّروري الإعراب[36] وهو بؤرة موضوعه، ومهد له المؤلف بالتّعريف بمفاهيمه الأساس، وهي: الإعراب والمعرب وموجبات الإعراب، وضمنه بقيّة أجزاء الكتاب ووزعه على أربعة أبواب كما يتبين من هذه الخطاطة:

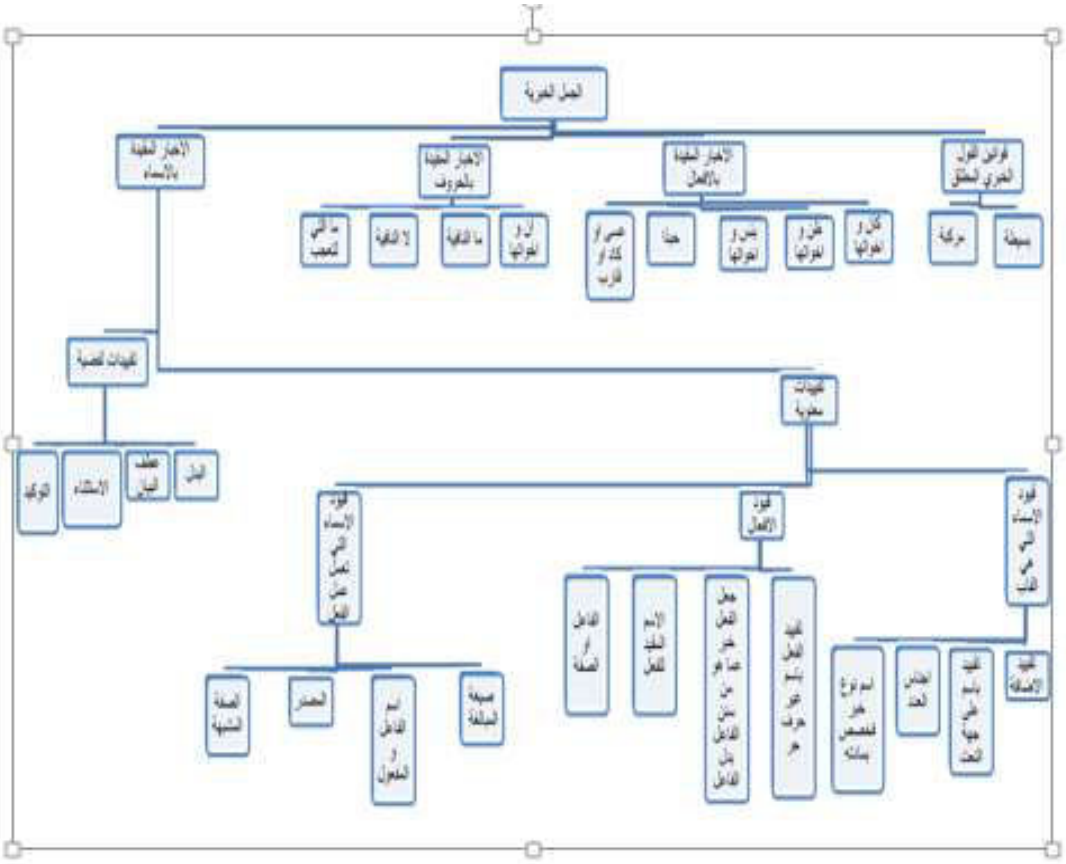

هكذا حصر ابن رشد –بتحديده لقوانين إعراب هذه الأجناس –أصناف الإعراب والمعربات في الجملة البسيطة من الكلام الخبري[37] في حين درس الجزء الرّابع من كتاب الضّروري القسم الثّاني من الجمل؛ وهي الجمل الثّواني ":(التي) تتركب من جملتين من الأوّل"[38] وقسمه إلى أربعة أبواب كما يلي:

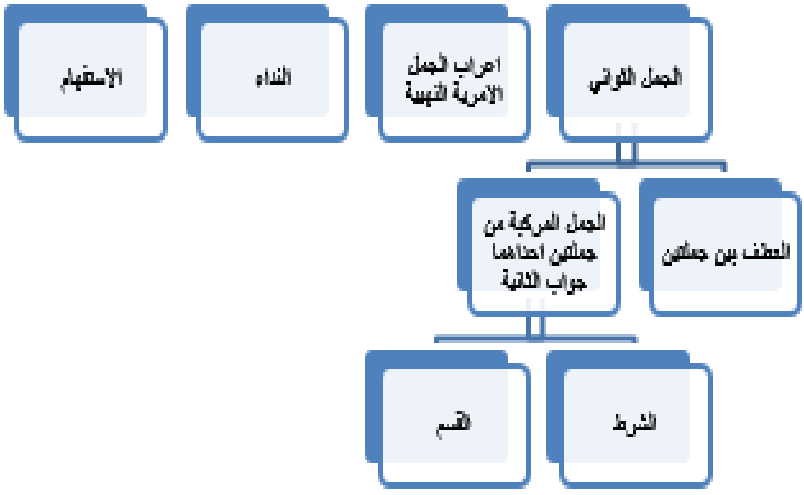

وختم ابن رشد الأسماء المعربة من الكلام التّام بالاستفهام وجزم بعدم وجود جنس خامس "ممّا يستحق أن يعدد بالقول إلاّ الكلام المحكي، وهو كالعام للأجناس الأربعة"[39]، ولاستيفاء المسألة عرض –في ايجاز –ما يقع من الحكايّة في الخبر احتراسا من الحشو والتّكرار، لأنّ "ما يحكى في باب التّسميّة من الكلام المركب، وما لا يحكى هو موجود في كتبهم، ولا يليق بهذا المختصر"[40] وأضاف في نهايّة الجزء عنصرين لا يندرجان ضمنه هما: الأسماء غير المتصرفة، في ايجاز، وإعراب الأفعال وبناؤها الذي فصل فيه القول عن قوانين النّصب والجزم.[41]

يتبين، ممّا سبق استيفاء ابن رشد لما قصد إليه من حصر قوانين الإعراب مع أحكام ترتيب أجزائه وتقييم مادته، ولا يستثني من ذلك إلاّ ما عرض له في

الجزء الرّابع، خاصّة في قوانين العطف وأنواعه من تداخل اضطراري احتج له بأنّه "كان يقتضي بهذا أن تذكر بعض القوانين الإعراب والأسماء والأفعال وأنواع الكلام التّام؛ لكن يقتضي التّقدير بجهة ما، فهذه هي جميع أصناف الإعراب الواقع في الأسماء من الأقاويل الخبريّة، وأصناف الجمل المعربة"[42]؛ كما تتضح ريادة ابن رشد لنقد بنيّة النّحو العربي والتّمهيد لإعادة الهيكلة بتقديم مشروع يتناول معظم أبواب النّحو المحتاجة إلى إعادة التّرتيب وتصحيح التّقسيم مراعيا في دراستها وترتيبها المسائل المشتركة بين الالسّنة ومركزا عليها.

2-2 تأثير مشروع ابن رشد على الدّرس النّحوي: يبدو أنّ الطّرح الجديد الذي قدمه ابن رشد استفاد منه العديد من النّحاة، ومن بينهم أبو حيان الأندلسي فقد استفاد من تصور ابن رشد لهيكل النّحو؛ ووافقه في الموقف من منهج القدماء وفي الهدف النّقدي الإصلاحي، يقول معلقا على من قبله من النّحاة : "وربّما أهملوا كثيرا من الأبواب وأغفلوا ما فيه من الصّواب، فتأليفهم تحتاج إلى تثقيف، وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف"[43]، غير أنّه لم يلتزم بالهيكل الذي اقترحه ابن رشد، وإنّما اجتهد. لقد صرح أبو حيان في النّكت الحسان "بعدم اقتناعه بترتيب النّحاة لكتبهم؛ وإذا حافظ في "منهج السّالك" على ترتيب "ألفيّة ابن مالك"، فإنّه ربط فيه بين المتفرّقات بأدوات تقنيّة وضمنه جملة من الملاحظات النّظريّة شكلت عمدة المصنّفات التي تلته؛ إذا صنف "ارتشاف الضّرب من لسان العرب" وفق ترتيب جديد، راعى فيه تلك الملاحظات وبدأ فيه من حيث انتهى غيره من النّحاة وحرص فيه على الاستقصاء والشّمول؛ قسمه إلى جملتين: "الأولى في أحكام الكلم قبل التّركيب. الثّانيّة في أحكامها حالة التّركيب" [44]وهو التّصنيف نفسه الذي اعتمده في دراسة نحو التّركيبة ونبه في المقدّمة إلى أنّه قد يتداخل القسمان أحيانًا "لضرورة التّصنيف، وتناسب

التّأليف"[45] وأكثر فيه العناوين الفرعيّة والمقدّمات التّوضيحيّة كما توضّح الخطاطتان الآتيتان:

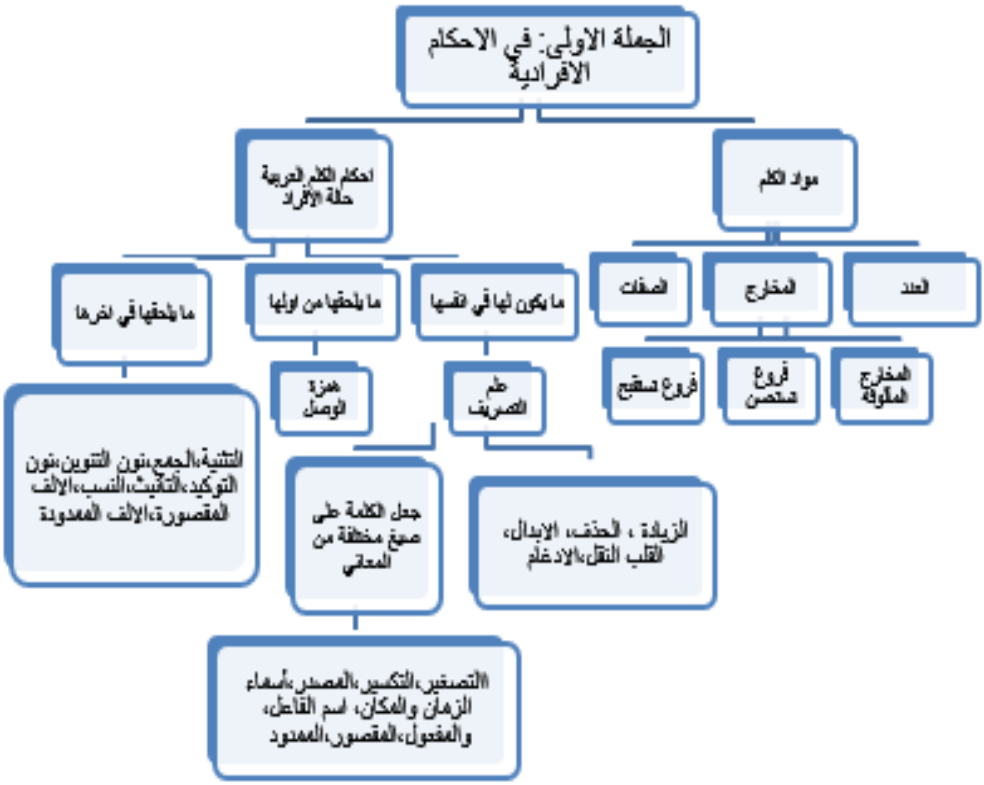

تناول أبو حيان في القسم الأوّل من "ارتشاف الضّرب من لسان العرب" أحكام الكلمة قبل التّركيب، بمعنى التّصريف، ومهد له بالحروف[46]، كما يتّضح من الخطاطة الآتيّة:

وحرص أبو حيان في كل مسالة من هذه المسائل على ايراد الصّيغ المختلفة والشّواهد التّوضيحيّة ومناقشة آراء النّحاة وحججهم، مفردا كل واحدة منها بباب

مستقبل؛ ثم خصّص القسم الثّاني من الكتاب لأحكام الكلمة حالة التّركيب[47] وتوضّحها الخطاطة الآتيّة:

وبالمقارنة بين هذه الخطاطات يتبين اتفاق ابن رشد وأبي حيان في محتوى محور التّراكيب وتقسيمه واختلافهما في التّرتيب؛ فبينما قدم ابن رشد الإعراب وعناصره على البناء بدأ أبو حيان بالبناء. والجدير بالاهتمام هو أن ابن رشد

وأبا حيان أسسا هيكلا جديدا للنحو العربي خاصّة ولـ. "النّحو" عامّة مخالفا للنمط المألوف، قوامه حسن التّرتيب والتّقسيم والتّنظيم وعمدته المشترك بين اتجاه نحوي جديد متميز في أصوله وهيكله عن السّابق، جعلهما رائدي ما أصبحت تنادي به بعض المدارس اللسانيّة المعاصرة، خاصّة الوصفيّة، من ضرورة البدء في دراسة اللغة بأصغر مكون :(الصّوت) ممّا يوحي باستفادتهما من الفلسفة خاصّة تصنيف الفارابي لـ"علوم اللسان" مع تباينهما في مجالها.

أمّا ابن رشد فيبدو أنّه اقتبس من الفارابي بعض المصطلحات: (مثل الأطراف والقوانين والحد والرّسم) وأيده في تقسيم الموضوع بالقول: "أمّا غرض هذه الصّناعة؛ فهو معرفة أشكال الألفاظ التي ينطق بها المفردة والمركبة أعني التي في بنيتها، ومعرفة ما يلحق هذه من الأشكال الزّائدة على بنيتها المتبدلة بحسب تبدل المعاني وغير المتبدلة"[48] كأنّه يشير إلى قول الفارابي: "علم الألفاظ المفردة، وعلم الألفاظ المركبة، وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة وقوانين الألفاظ عندما تركب"[49].

ولم ينحصر اجتهاد ابن رشد وأبي حيان في الهيكل وإنّما اجتهدا أيضًا في المحتوى بالتّركيز على القوانين الكليّة واتخاذها مقياسا نقديا.

2- صياغة القوانين الكليّة: يعتبر التّقعيد: (بمعنى صياغة القوانين الكليّة) الغايّة القصوى لكل علم والحاجز الفاصل بين العلم والمعرفة العامة[50]، لذلك صنفه ابن رشد وضمن أهداف مشروعه، فلقد حصر وظيفة النّحو في إعطاء "الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها، إمّا لسان العرب وإمّا غيره من الالسّنة"[51].

3-1 شروط القوانين الكليّة: بتتبع كتاب "الضّروري في صناعة النّحو" لابن رشد وإمعان النّظر في القوانين المصوغة فيها وبعض القواعد المنهجيّة

الواردة فيها بشكل جلي أو ضمني، يتضح أنّه يقيد القواعد الكليّة بجملة من الشّروط منها شروط عامة لقواعد كل العلوم ومنها شروط خاصّة بقواعد النّحو.

ينص ابن رشد على استقلاليّة العلوم واختصاص كل واحد منها بمبادئه وقواعده، ويقصد بذلك استحالة إسقاط مبادئ علم ما على غيره من العلوم، وهو ما نص عليه أرسطو غير مرة في منطقه وأكده ابن رشد بالشّرح والتّمثيل، ومنه قوله" قال؛ والعلوم المختلفة هي التي مبادئها مختلفة، من أنّه متى حللت المبادئ المستعملة في علم إلى المبادئ الأوّل غير المبرهنة في ذلك العلم وجدتها مختلفة، إذ كانت المبادئ الأوّل في كل برهان يجب أن تكون خاصّة بالطّبيعة الموضوعة لذلك العلم نفسه من قبل أن تكون مقدمات البرهان يجب أن تكون ذاتيّة مناسبة على ما سلف"[52] يتبين من خلال هذا التّميز والفصل بين:

أ-**الحدود والمصطلحات:** تصنيف الحدود في مقدّمة الأدوات المعتمدة في تعليم صناعة النّحو يقول ابن رشد: "وأمّا نحو التّعليم المستعمل في هذه الصّناعة؛ فهو التّعليم الذي يكون باستعمال الحدود والرّسوم والتّمثيل"[53]، غير أنّه لم يلتزم بحد مصطلحات النّحو كلّها، وإنّما اقتصر على أربعة تمثل -في نظره -مفتاح علم النّحو، وهي "الاسم "و" الفعل" و"الحرف"، باعتبارها العناصر الرّئيسيّة المشتركة بين الأنحاء و"الإعراب" باعتباره بؤرة النّحو؛ ويتبين من حدوده حرصه على استيفاء التّعريف وحصر الحد؛ إذ يورد لكل مصطلح تعريفين:

أحدهما: الحد وينهج فيه ابن رشد نهج النّحاة كلما سلم من الضّرر ويستدرك عليهم النّقص ومنه قوله معرفا الحرف: "لفظ يدل على النّسب التي تكون بين الأسماء أنفسها، وبين الأسماء والأفعال، ولذلك قيل في حده أنّه لفظ يدل على معنى في غيره، وكل ما كان من هذه رابطا للخبر بالمخبر عنه سموه ضمائر -أعني نحاة العرب -وذلك أنّهم لما وجدوا هذا بخلاف الأسماء على جهة

الاختصار اعتقدوا فيها أنّها أسماء وسيأتي الكلام في غير هذا الموضع. وكذا قالوا في كثير من حروف الاستفهام أنّها أسماء وفي الحروف الموصولة"[54].

والآخر الوصف أو الرّسم، بمعنى الوظيفة النّحويّة أو الخصائص –على حد تعبيره–ويلاحظ أنّ ابن رشد لم يدرج ضمنه الحرف لأنّه عديم الوظيفة في ذاته واقتصر على الاسم "و" الفعل"؛ قال عن الاسم مثلا: "أمّا الاسم فخاصته المعنويّة أن يكون خبرا ومخبرا عنه، واللفظة أن يدخل عليه التّنوين والألف واللام التي للتعريف، وقد قيل أنّ التّنوين يلحق بعض الأفعال"[55].

ب –علاقة اللفظ بالمعنى: وهو من المسائل البارزة في مشروع ابن رشد؛ فلقد آخذ النّحاة العرب القدماء على إهمال "المعنى" وحصر النّحو في الألفاظ والحركات، يقول: "والمعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يظن ذلك من كلام النّحاة؛ لأنّ الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئا حتى يأتلف منها كلام"[56] لذلك قصد إلى إعادة النّظر في تصور النّحاة العرب للإعراب بربطه بالمعنى:(السّياق) مع الحرص على حصر الأوجه الإعرابيّة كلها؛ لأنّ غرضه من الكتاب "إنّما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه في هذه الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة، وهو شيء لم تصنعه النّحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصّة بأصنافه وأسبابه الخاصّة بجملة الجملة، وهي التي قلنا أنّها تعرف بالعوامل"[57] وأقر بأنّه "واجب على من أزمع أن يعرف الإعراب معرفة تامة أن يعرفه من قبل الجمل الواقع فيها لا من قبل الألفاظ المفردة فقط، وتعرف الجمل من جهة أشكالها ومن جهة موادها"[58]ويفرق ابن رشد، في مقابل هذا التّأكيد بين نحو الألفاظ ونحو المعاني: (ولعل المراد بهما الصّرف والتّركيب)، لأنّ "هذه الصّناعة هي مسندة للذهن في الألفاظ أوّلا، وفي المعاني ثانيا، وهاهنا صناعة أخرى مسددة للذهن في المعاني أوّلا، وفي الألفاظ ثانيا، فالنّحو إذن نحوان:

نحو الألفاظ ونحو المعاني. ونحو الألفاظ قبل نحو المعاني" حين حصر وظيفة النّحو في "تبيين المعاني"[59].

هكذا اعترض ابن رشد على النّزعة الشّكليّة في النّحو واستبدلها بالتّركيب: (البنيّة)، وهو موقف أيدته الدّراسات اللسانيّة الحديثة، وتبناه البعض منها فاتخذ "البنيّة" شعارا، ودعا إلى الاستغناء عن دراسة "الوحدات" بدراسة "العلاقات" القائمة بين تلك الأجزاء، لأنّ ما يحدد طبيعة كل جزء من هذه الوحدات إنما هو العلاقات التي تربطه بباقي الأجزاء.

ج–قواعد التّعليم: لقد ضمن ابن رشد كتاب الضّروري قواعد تيسر تلقين النّحو للمبتدئ منها قوله: أنّ "كل صناعة يوجد فيها هذان الجنسان من الأقاويل، إنّ التّرتيب الصّناعي فيها يقتضي هذه القسمة، أعني أن يبدأ أوّلا بتعلم الكليات المحيطة بالمطلوبات في تلك الصّناعة إمّا بأقاويل كثيرة أو ضروريّة ثم يصير بعد ذلك من أحب الاستقصاء إلى تفاصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة، واستثناء ما يجب استثناؤه من الأمور النّادرة إن كان ذلك موجودا فيها، أعني في تلك القوانين الكليّة"[60]. يلح ابن رشد في هذا النّص على ضرورة التّدرج في التّعلم والتّعليم من العام الى الخاص في التّعليم، وعززه بقاعدة مماثلة هي ضرورة البدء بالوضع السّهل للاستعانة به في فهم الغامض يقول: "وإنّما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعا في الصّنائع؛ لأنّ ترتيب التّعلم يقتضي أن يصير من الإعراب إلى الأخفى والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، ولذلك إذا وجدنا في أمرنا قولا كليا حاضرا فرحنا به، ولم نعرج على الجزئيات، وأيضًا فإنّ الكليات نافعة للمتذكر، ونافعة للمبتدئ بالنّظر في الصّناعة؛ لأنّه يسهل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته، ولذلك لأنّ الأفضل في تعليم الولْدان أن يلقى إليهم أوّلا الأقاويل الكليّة ويأخذوا بحفظها"[61]. ولم ينفرد ابن رشد بهذه القاعدة العامّة المنظمة لتعليم الصّناعات، وإنّما حضرت أيضًا لدى ابن حزم في إطار عام؛ إذ لم يخصها بمجال معرفي ما

يقول: "ينبغي لطالب كل علم أن يبدأ بأصوله التي هي جوامع له ومقدمات ثم بما لابد منه من تفسير تلك الجمل، فإذا تمهر في ذلك وأراد الايغال والإغراق فليفعل. فإنّه من تدرب بالوعر زاد ذلك في خفة تناوله السّهل"[62] ويفيد ابن حزم بهذا التّعبير العام مناسبة هذه القاعدة التّربويّة لكل المجالات المعرفيّة ولكل العلوم.

وحذا حذو ابن رشد وابن حزم في هذه القاعدة ابن مضاء بشكل ضمني وأبو حيان ثم صرح بها ابن خلدون وأفصح عن فوائدها حين قال: "واعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التّدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ويقترب له في شرحها سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه، حتى ينته إلى آخر الفن، وعند ذلك يحصل له ملكه في ذلك العلم..."[63].

لقد اتفق هؤلاء النّقاد في الهدف، الذي هو تيسير التّعلم والتّعليم، وفي النّص على ضرورة مراعاة ظروف المتلقين، خاصّة منهم المبتدئين، واستحضارها في التّأليف والتّدريس.

3-3-قوانين النّحو العربي: يراد بها القوانين الخاصّة باللغة موضوع الدّراسة، وهي المميزة للنحو عن المنطق لأنّ النّحو "إنّما يعطي قوانين تخص ألفاظ أمّة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها، لا من حيث هو مشترك، بل من حيث هو موجود في لسان الذي عمل ذلك النّحو له" وعليه حصرها ابن رشد في ما يلي:

أ -**موضوع القواعد:** إنّ حصر ابن رشد للنحو في الإعراب والمعربات دون المفردات واكتفاءه في كتابه بدراسة بعض أبواب النّحو دون مجملها جعلاه يحصر صياغة القوانين الكليّة في الجزأين الثّالث والرّابع المخصّصين للإعراب

في "الضّروري في صناعة النّحو" في حين اكتفى في المقدمات والجزء الثّاني المخصّص للأشكال الثّلاثيّة بتحديد المفاهيم وحصر الأدوات.

ب –طريقة الصّياغة: القاعدة "وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة" تال لمرحلة الاستقراء والملاحظة والتّصنيف، وهذا يعني أنّها تتصف بالعموم لذلك يفتتح ابن رشد القوانين الكليّة بلفظ "كل" الموحى بالشّمول، غير أنّ في مسألة نظر لما فيها من إقصاء الشّاذ والحالات الاستثنائيّة، خصوصا وأن استقراء النّحاة لمادة النّحو كان ناقصا، وأنّ دراسة اللغة العربيّة غير متناهيّة وإنّما في حاجة إلى مزيد من الجهود والاجتهادات، وفي كل العصور، وتتسم قوانين ابن رشد أيضًا بالإيجاز في العبارة والوضوح في اللغة والمباشرة في الأسلوب، ومن نماذجها قوله عن الخبر البسيط: "ففيه قانون واحد؛ وهو أنّ كل اسم يكون خبرا أو مخبرا عنه من غير أن يدخل على الجملة حرف عامل لا يتقدر ولا مضمر فهو مرفوع"[64].

ج–ترتيب الدّراسة: جرى ابن رشد في دراسة النّحو على طريقته في شرح منطق أرسطو، يتخذ القانون الكلي محور الدّراسة، لذلك يفتتح كل مسألة بعدد قوانينها ثم يشرع بعده في سردها مع التّرقيم والتّرتيب، فيشرح كل قانون على حدة من خلال أمثلة ويشير إلى بعض الشّواذ؛ فكانت قواعده بحكم هذا المنهج أقرب إلى المنهج الصّوري المعياري منه إلى الوصف، ومنها قوله في فصل الصّفة: "وأما القوانين الصّفة؛ فإنّ فيها قانونين:

أحدها: أنّ الاسم المفرد إذا نعته؛ جاز الرّفع والنّصب، تقول يا زيد العاقلَ والعاقلُ..

والثّاني: أنّ كل اسم مضاف فإنّ نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمد العاقل؛ بالنّصب إن جعلته نعتا للغلام، أو بالخفض إن جعلته نعتا لمحمد..." [65] ويتبين من هذا النّموذج أنّ ابن رشد على الرّغم من أنّه ينطلق في الدّراسة من القاعدة، فإنّه لا يعترض على كلام العرب بقواعده، ويمكن

تعليل طريقته بالهدف من كتابه؛ إذا لم يقصد إلى إعادة دراسة اللغة العربيّة بالاستقراء والملاحظة والوصف ثم القواعد، فيكون ملزما بتقديم الملاحظة والوصف على التّقعيد، وإنّما هدفه هو إعادة النّظر في التّرتيب المعتمد عند سابقيه ومنهج الدّراسة واقتراح البديل.

الخاتمة: وفي نهايّة هذه الجولة العلميّة في الفكر النّحوي عند ابن رشد يمكن تبيان أهم النّتائج التي وصل إليها البحث بالنّقاط التّاليّة:

1. اثبت البحث أنّ التّحليل النّحوي عند ابن رشد اتجه إلى إعادة تقسيم أبواب النّحو، واعتمد ابن رشد في تحليله ذلك على ترابط المنطق بالنّحو، تبعا لثقافته الفلسفيّة والمنطقيّة.

2. يلح ابن رشد في كتابه الضّروري على ضرورة التّدرج في التّعلم والتّعليم من العام إلى الخاص في التّعليم.

3. اعترض ابن رشد على النّزعة الشّكليّة في النّحو واستبدلها بالتّركيب: (البنيّة)، وهو موقف أيدته الدّراسات اللسانيّة الحديثة، وتبناه البعض منها فاتخذ "البنيّة" شعارا، ودعا إلى الاستغناء عن دراسة "الوحدات" بدراسة "العلاقات" القائمة بين تلك الأجزاء.

4. ينص ابن رشد على استقلاليّة العلوم واختصاص كل واحد منها بمبادئه وقواعده، ويقصد بذلك استحالة إسقاط مبادئ علم ما على غيره من العلوم، وهو ما نص عليه أرسطو غير مرة في منطقه وأكده ابن رشد بالشّرح والتّمثيل.

5. مهد ابن رشد لكتابه بمقدمات حدّد فيها مفاتيح النّحو :(الاسم والفعل والحرف والاعراب) وقسم كتابه إلى أجزاء أربعة بدل التّقسيم الثّلاثي الذي أشار إليه في المقدمة.

6. أعطى تقسيمًا جديدًا للفعل، فالأفعال عنده قسمان: هما الماضي والمضارع، وجعل المضارع قسمين بحسب زمنه، ولم يذكر من الأقسام صيغة الأمر، وهذا يوضح أنّه لا يعدها من تقسيمات الأفعال.

7. جرى ابن رشد في دراسة النّحو على طريقته في شرح منطق أرسطو يتخذ القانون الكلي محور الدّراسة، لذلك يفتتح كل مسألة بعدد قوانينها ثم يشرع بعده في سردها مع التّرقيم والتّرتيب، فيشرح كل قانون على حدة من خلال أمثلة ويشير إلى بعض الشّواذ؛ فكانت قواعده بحكم هذا المنهج أقرب إلى المنهج الصّوري المعياري منه إلى الوصف.

8. أكد ابن رشد على علاقة اللفظ بالمعنى، وهو من المسائل البارزة في مشروعه ؛ فلقد آخذ النّحاة العرب القدماء على إهمال "المعنى" وحصر النّحو في الألفاظ والحركات، يقول: "والمعربات ليست هي الألفاظ المفردة كما يظن ذلك من كلام النّحاة؛ لأنّ الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئا حتى يأتلف منها كلام"، لذلك قصد إلى إعادة النّظر في تصور النّحاة العرب للإعراب بربطه بالمعنى: (السّياق) مع الحرص على حصر الأوجه الإعرابيّة كلّها؛ لأنّ غرضه من الكتاب إنّما هو إحصاء أنواع الإعراب وجهته ونوعه في هذه الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة، وهو شيء لم تصنعه النّحاة.[66]

المصادر والمراجع:

1. إحصاء العلوم، الفرابي، تح: عثمان محمد رامين، مطبعة السّعادة، 1931م.
2. ارتشاف الضّرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمتن محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ط1،1998م..
3. الايديولوجيا، ديفيد هوكس، ترجمة: إبراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.
4. بدايّة المجتهد ونهايّة المقتصد ابن رشد، دار ابن حزم، ط1،2003م.
5. تاريخ فلاسفة الإسلام، محمد لطفي جمعة، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة، 2
6. التّحليل النّحوي، د. فخر الدّين قباوة، القاهرة، ط1، 2002م،
7. التّرتيب لحد المنطق، ابن حزم، تح: احسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط1.
8. الذيل والتّكملة، ابو عبد الله المراكشي، تح: محمد بن شريفة، دار الثّقافة، بيروت، لبنان
9. الصّحاح، الجوهري، تح: احمد عبد الغفار عطار، دار العلم.
10. الضّروري في صناعة النّحو، ابن رشد، تح: منصور علي عبد السّميع، ط1، دار الصّحوة.
11. اللغة العربيّة: تمام حسان، دار الثّقافة، ط5، 2006م.
12. مشكلة البنيّة، إبراهيم زكريا، مكتبة مصر.
13. مشكلة التّأثيرات في التّاريخ الثّقافي، محمد الجابري، مجلة العربي، 2006م.
14. مفهوم الايدولوجيا، عبد الله العروي، المركز الثّقافي ربي، الدّار البيضاء، المغرب ط8 2012م.
15. مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر،1979م.

16. مقدّمة ابن خلدون، ابن خلدون، تح: عبد السّلام الشّدادي، المركز الوطني للبحوث الجزائر،2006م.
17. الممتع في التّصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط1996،1م.
18. النّحو العربي، الرّاجحي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979م.
19. نص تلخيص منطق أرسطو المجلد الخامس كتاب أنالوطيقي، ابن رشد، تح: "جيرار جيهتمي، دار الفكر اللبناني، ط1992،1م.

الهوامش:

[1]- ديفيد هوكس، الايديولوجيا، ترجمة: ابراهيم فتحي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2000م.

[2]–عبد الله العروي، مفهوم الايديولوجيا، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب ط8 2012م، ص:09.

[3]– المرجع نفسه، ص:10.

[4]– الصّحاح، الجوهري، تح: احمد عبد الغفار عطار، دار العلم، مادة حلل، 1672/4.

[5]– مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر، 1979، 20/2.

[6]– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مادة (حلل)194.

[7]– التّحليل النّحوي، د. فخر الدّين قباوة، القاهرة، ط1، 2002م، ص:14.

[8]– تاريخ فلاسفة الاسلام، محمد لطفي جمعة، مؤسّسة هنداوي للتعليم والثّقافة، القاهرة ط1 ص:231.

[9]– المرجع نفسه، ص:232.

[10]– المرجع نفسه، ص:233

[11]–الضّروري في صناعة النّحو، ابن رشد، تح: منصور علي عبد السّميع، ط1، دار الصّحوة، ص:16.

[12]–نفسه، ص: 16

[13]–نفسه، ص: 16.

[14]–الذيل والتّكملة، ابو عبد الله المراكشي، تح: محمد بن شريفة، دار الثّقافة، بيروت، لبنان 22/6.

[15]–مشكلة التّاثيرات في التّاريخ الثّقافي–ص:204.

[16]–بدايّة المجتهد ونهايّة المقتصد، ابن رشد، دار ابن حزم، ط1 ،2003م، ج1ص:06.

[17]نفسه، ص: 29.

[18]–البدايّة والنّهايّة، ابن رشد، ص: 30

[19]–اللغة العربيّة: تمام حسان، دار الثّقافة، ط5، 2006م، ص:161.

[20]–الضّروري، ابن رشد، ص:59.

[21]نفسه، ص:59 و138.

[22]–الضّروري، ابن رشد، ص:8.

[23]–النّحو العربي، الرّاجحي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979م، ص:52.

[24]–نفسه، ص:53.

[25]–الضّروري، ابن رشد، ص:7–8.

[26]–الممتع في التّصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط1996،1م، 1/30–31.

[27]–الضّروري، ابن رشد، ص:7–8.

[28]–الضّروري، ابن رشد، ص:59.

[29]–نفسه، ص:7 و51.

[30]–نفسه، ص:59.

[31]–نفسه، ص:9.

[32]–نفسه، ص: 7.

[33]–الضّروري، ابن رشد، ص: 11–30

[34]–نفسه، ص:31–51.

[35]–الضّروري، ص:31.

[37]–الضّروري، ابن رشد، ص:100.

[38]–نفسه، ص:101.

[39]–الضّروري، ابن رشد، ص:121.

[40]–نفسه، ص:121–122.

[41]–نفسه، ص:126–138.

[42]–نفسه، ص:104.

[43]–ارتشاف الضّرب، ابو حيان الاندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخاتجي القاهرة ط1، 1998م، 3/1.

[44]–نفسه، 4/1.

[45]–نفسه، 4/1.

[46]–الارتشاف، ابو حيان، 5/1–671/2.

[47]–نفسه، 654/2،672.

[48]الضّروري، ابن رشد، ص:3.

[49]–إحصاء العلوم، الفارابي، تح: عثمان، محمد امين، مطبعة السّعادة، 1931م، ص10.

[50]–السّابق، ص:3.

[51]–نفسه، ص:4.

[52]نص تلخيص منطق أرسطو المجلد الخامس كتاب أنالوطيقي أو كتاب البرهان، ابن رشد تح: جيرار جهامي دار الفكر اللبناني، ط1، 1992م، ص: 442.

[53]–الضّروري، ابن رشد، ص:7.

[54]–نفسه، ص:12.

[55]نفسه، ص:13.

[56]–نفسه، ص:29.

[57]–الضّروري، ص:29.

[58]–نفسه، ص:29.

[59]–نفسه، ص:5.

[60]–مشكلة البنيّة، ابراهيم زكريا، ص:67.

[61]–الضّروري، ابن رشد، ص:59.

[62]–التّريب لحد المنطق، ابن حزم، تح: احسان عباس، دار الحياة، بيروت، ط4،217/1.

[63]–مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، تج: عبد السّلام الشّدادي، المركز الوطني للبحوث الجزائر، 2006م،1243/2.

[64]–الضّروري، ابن رشد، ص:70.

[65]–الضّروري، ابن رشد، ص:114.